القمة العالمية للحكومات
WORLD GOVERNMENT SUMMIT

بالتعاون مع

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

مستقبل المال

التخطيط للمستقبل - الشبكة الإلكترونية للأموال

الفهرس

03 موجز تنفيذي

04 العودة إلى المستقبل

06 بناء إنترنت المال

08 إطلاق حصص أرباح السداد الرقمي في الشرق الأوسط

09 إعادة توجيه المشرِّعين

11 توسيع نطاق السيطرة الحكومية

12 حكومتك تدعمها تقنية البلوك تشين

13 شركة إي واي تطبِّق العملة المشفرة

14 المؤلفون

موجز تنفيذي

لقد تسبب نمو الاقتصاد الرقمي بالفعل في زعزعة صناعاتٍ متنوعةٍ كتنوع الإعلام والموسيقى والنقل والمواصلات. وأودى توغل الآلاف من شركات التقنية المالية الناشئة في جميع نطاقات الخدمات المالية بهذه الثورة الآن إلى خللٍ في استعمال المال ذاته.

إنه لتطور من شأنه تشويش الحد الفاصل بين المال والبيانات على نحو متزايد. ولقد حدث ذلك بالفعل نوعاً ما. إن نمو التجارة الإلكترونية، وتطبيقات استدعاء سيارات الأجرة أو السداد للمطاعم، يعني أن فعل دفع المال الحقيقي أمسى منسياً بالفعل. وبينما تُيسر إنترنت الأشياء بداية جولةٍ جديدة من نمو التعاملات بين الآلات خلال السنوات المقبلة، ستتصاعد حدة المحاكاة الافتراضية لعمليات السداد مع احتمالات انتشار مستودعات قيمة جديدة للفرار مما يشوب الأموال التقليدية من تكلفة وتعقيد وجمود تشريعيّ.

هناك مكاسب جمة سيحصدها المشرعون والحكومات والشركات على حد سواء عندما تبدأ إنترنت المال انطلاقها. إن تعزيز التقنيات المنخفضة التكلفة والمفتوحة المصدر – مثل العملات المُشفرة أو البلوك تشين، أو غيرها من دفاتر الحسابات الموزعة – يفتح الباب على مصراعيّه للوصول إلى العملاء الأرق حالاً أو المهمشين، وتلبية الاحتياجات التي لا تلبيها البنية التحتية للخدمات المالية الحالية. ومن الممكن أن تُوَسِّع إنترنت المال التجارة الرقمية بما يتجاوز الحدود الوطنية بكثير، مع السماح في الوقت نفسه لأشكال جديدة من الضرائب بتلبية احتياجات قوى العمل المتنقلة والمتوسعة.

إن الفرص لا حدود لها، لكنَّ عقبات خلق وإدارة وتنظيم مجموعة متسعة من الأشكال الرقمية للمال مهولةٌ. وتثير هذه التحديات أسئلة سيكون من الصعب الإجابة عنها حتى يتكشف الواقع الجديد لإنترنت المال. وإنها لأسئلة ستعيد تشكيل دور الجهة الرقابية، وربما أيضاً تعيد صياغة كيفية تعريف الحكومات لنفسها أمام مواطنيها.

ويتيح بناء القالب التشريعيّ السليم الفرصة المثلى للسيطرة على أعظم دافع للنمو والإنتاجية لدى هذا الجيل. ولخلق الثقة بالمال الرقمي كمستودع آمن للقيمة، مع تشجيع الإبداع المُزَعْزِع، يتعين على الحكومات والجهات الرقابية العمل عن كثب بقدر أكبر مع نطاق أوسع من أصحاب المصالح – بما فيهم شركات التقنية الناشئة – مما كان يمكن أن يتخيله أحد في السابق. في البلدان التي خطت الخطوات الأكبر إلى الآن، بما فيها السويد وإستونيا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة، يكمن الأمر في جوهره في استجابة براجماتية لآليات محلية، وطموح لأن تكون كل دولة في طليعة الاقتصاد الرقمي من رأس حكومتها.

وبينما تواصل البنوك المركزية والحكومات في أنحاء العالم تجربة أموال جديدة، ستستمر الشركات على اختلاف أحجامها في الابتكار بغية سد الفجوات الرقمية في الخدمة المكشوفة بسبب الجمود المثيل للبنية المالية الحالية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن تنظيم تلك الأشكال الجديدة للأموال؟ ومَن الذي ينبغي أن يقوم بتنظيمها؟

العودة إلى المستقبل

منذ قرار الرئيس ريتشارد نيكسون القاضي بإلغاء الربط بين الدولار ومعيار الذهب عام 1971، شهد إمداد الأموال توسعاً مهولاً في الاقتصاد العالمي. وبعدها بخمسة عقود تقريباً، بينما شهدت صناعة الخدمات المالية تحولاً بفعل موجة من الزعزعة الرقمية، ما زالت تداعيات هذا القرار تُترجم على أرض الواقع.

وبينما أحكمت أموَلة الاقتصاد في أثناء عملية تحرير السوق قبضتها في السبعينيات والثمانينيات، ساعد نمو التعاملات المالية وتوافر الائتمان على دفع عجلة النمو المهول في الدفعات المالية الإلكترونية. ولقد فَصَلَ ذلك المال عن النقد، وفي المقابل جعل مفهوم المال مجرداً على نحو متزايد. وانتقل المال من كونه تمثيلاً مادياً لسلعة قَيِّمَة إلى رمز للثقة غير ملموس.

بعد عقد من الأزمة الاقتصادية العالمية تقريباً، ساعد انهيار الثقة والضائقة الائتمانية التي تبعته على ازدهار عالم موازٍ من مزودي الخدمات المالية البديلة. فالآن يبلغ عدد شركات التقنية المالية حوالي 12000 شركة، وتتشعب في جميع جوانب صناعة الخدمات المالية، بدايةً من السداد وحتى الإقراض وإدارة الثروات والأسواق الرأسمالية. وبعدما كانت تُعد تهديداً للصناعة المصرفية التقليدية في فترة من الفترات، يستغل المسؤولون على نحو متزايد فرص عقد شراكة أو إقامة تحالفات مع شركات التقنية المالية الناشئة.

على هذه الخلفية، تستكشف هذه المقالة تداعيات المرحلة التالية لثورة شركات التقنية المالية التي تمثل مستقبل المال نفسه. وفي الوقت الذي تتسم فيه علاقة المستهلك بالنقد بالمزيد من الفرضية والتجريد، ويستمر فيها استعمال النقد الحقيقي في التراجع في العديد من الأسواق، تتيح المرحلة التالية إمكانات لم تُكتشف بعد لإطلاق عصر جديد من النمو المُوَسَّع في التعاملات، بما يتجاوز قيود الحدود القومية بكثير.

إن التطبيقات المحتملة لتقنية البلوك تشين التي تُعزز العُملات الجديدة مثل البيتكوين (Bitcoin، وتعني العملة المعمَّاة أو المشفرة) لا نهاية لها، غير أن تعاملات البيتكوين ونماذج عمل البلوك تشين السارية انحصرت في عدد محدود من الاستخدامات إلى الآن. وفي الوقت عينه، ما زالت أحجام تعاملات شركات التقنية المالية صغيرة إذا ما قورنت بإجمالي حجم سوق الخدمات المالية. لكن أثرها دلل بالفعل على الفرصة السانحة لجميع جوانب النظام الإيكولوجي للخدمات المالية لخفض التكلفة وتحسين الكفاءة وتوسعة نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للمستهلكين المفتقرين لتلك الخدمات.

نمو الإمدادات المالية العالمية

الإمدادات المالية لمجموعة العشرين*

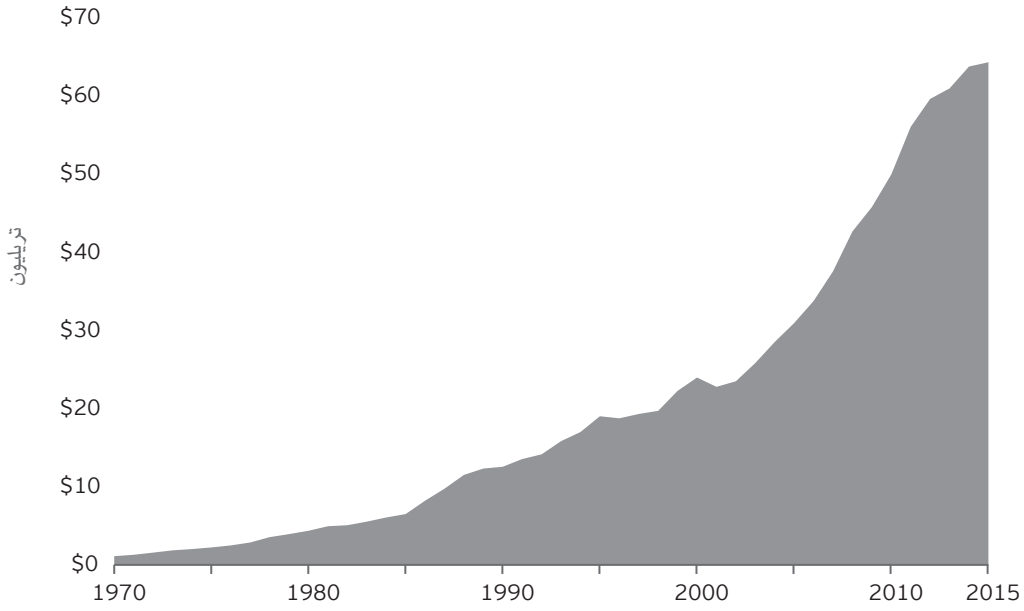

*النقود بمعناها الواسع، وتتضمن النقد والأدوات المالية التي تكاد تكون بديلة للنقد.

المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي ومعهد أبحاث إيليت إيكونوميكس (Elite Economics).

بناء البلوك تشين

البلوك تشين هي ببساطة دفتر حسابات أو قاعدة بيانات مشتركة على شبكة الإنترنت. وباعتبار البلوك تشين تقنية تدعم البيتكوين، فقد استقطبت نطاقاً أوسع بكثير من المؤيدين بالمقارنة بالدرجات المتفاوتة للريبة التي استُقبلت بها العملة الافتراضية، ويرجع ذلك نوعاً ما إلى ارتباطها بالجانب المظلم للإنترنت.

وفي غياب سلطة مركزية تحكم البلوك تشين، فإنها تُمَكِّن أي مستخدم على الشبكة من إجراء تعاملات تُسَجَّل إلى الأبد في الدفتر والتحقق منها. ورغم أن أغلب تطبيقات البلوك تشين إلى الآن تنحصر في دفاتر الحسابات العامة، فقد أدت قدرتها المُثبتة على خفض التكلفة وتوفير زمن التحقق من المُعاملات، عبر نطاق واسع من الصناعات والتطبيقات، إلى طفرة في تجربة المؤسسات للبلوك تشين الخاصة.

حقاً إنَّ تفشي شركات التقنية المالية وتحول المال إلى شكل افتراضي على نحو متزايد، والذي عَجَّلَه نمو الاقتصاد الرقمي، قد جذب انتباه الجهات الرقابية والحكومات في شتى أرجاء العالم. ويثير فهم تداعيات العالم المتجاوز للنقد الحقيقي أسئلةً مهمة حول الدور الذي تؤديه الجهات الرقابية ووسطاء الخدمات المالية التقليدية، وكذلك القيود التي تفرضها الحكومات على مواطنيها، ومدى وصولها إليهم.

ورغم أن هذا التقرير لم يزعم الإجابة عن جميع الأسئلة التي تطرحها، فإنه يسعى للمساهمة في النقاش الدائر حول دور المال في العصر الرقمي، مع ضمان أنه يمكن أن يحقق إمكاناته كأقوى محفزات هذا الجيل للنمو والإنتاجية.

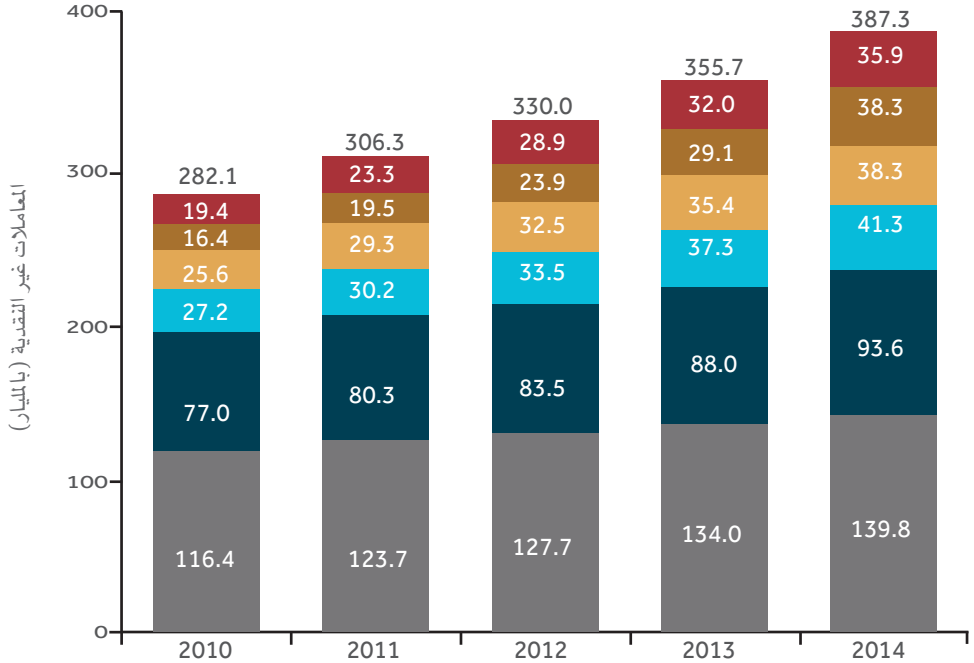

	معدل النمو السنوي المركب '10 -'14	النمو '12-'13	النمو '13-'14		
عالمياً	**8.2%**	**7.8%**	**8.9%**		
منطقة أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا	15.6%	10.6%	12.3%	Developing	16.7%
الأسواق الناشئة في آسيا	23.6%	21.8%	31.5%		
أمريكا اللاتينية	10.6%	8.7%	8.3%		
الأسواق المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	11.1%	11.6%	10.8%	Mature	6.0%
أوروبا (بما فيها منطقة اليورو)	5.0%	5.4%	6.4%		
أمريكا الشمالية	4.7%	4.9%	4.4%		

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى منهجية التفاصيل المتعلقة بالدول المُدرجة في كل منطقة، ومن المحتمل أن الأرقام الواردة في المخطط والنسب المئوية المنقولة لم تُحسب بشكل إجمالي بسبب إعطاء أرقام تقريبية، كما أن بعض الأرقام قد تختلف عن البيانات المنشورة في تقرير WPR لعام 2015 بسبب تحديث بيانات السنة السابقة كما هي في المصدر.

المصدر: تحليل شركة كابجيميني للخدمات المالية لعام 2016 ومستودع البيانات الاحصائية في البنك المركزي الأوروبي لعام 2014 والارقام الصادرة في أكتوبر لعام 2015 والكتاب الأحمر لبنك التسويات الدولية لعام 2014 والأرقام الصادرة في كانون الأول عام 2015 والتقارير السنوية للبنك المركزي عام 2014.

بناء إنترنت المال

لقد أحدث نمو الاقتصاد الرقمي وانتشار الهواتف المحمولة وتغلغلها بالفعل طفرة في الخدمات المالية غير التقليدية على مدار العقد الماضي عززتها الحاجة إلى خدمة أشكال حديثة من التواصل بين الأفراد. وفي العقد المقبل، بينما أمسى عدد أكبر من الأجهزة متصلاً ودُشِّنَت إنترنت الأشياء، من المتوقع أن تمثل جولة ثانية من التعاملات بين الآلات، إضافة لقوة نمو البلوك تشين، مما يشوش بقدر أكبر الحد الفاصل بين المال والبيانات.

في هذا العالم الجديد الرقمي فقط، سرعان ما أصبح مفهوم المال الحقيقي فائضاً عن الحاجة. وأمست التعاملات – سواء أكانت على هيئة سداد أو غير ذلك من التبادلات الافتراضية – خفيةً على نحو متزايد. وفي تجارة عالم الواقع أيضاً، نجد أن – فعل السداد – يختفي على نحو تدريجي. يسمح تطبيق السداد بالمطاعم Qkr!، التابع لشركة ماستر كارد، للمستهلكين بحجز طاولة وتناول الطعام ومن ثم مغادرة المطعم، على النحو نفسه الذي يتيح به تطبيق شركة أوبر Uber للركاب الترجل من سيارة الأجرة دون التحقق رسمياً من المعاملة المالية. ويسمح تطبيق جيفت Gyft – ثمرة الشراكة بين شركة فرست داتا First Data الرائدة في صناعة المدفوعات وشركة تشين Chain الناشئة والمتخصصة في صناعة البلوك تشين – للمستهلكين بشراء بطاقات الهدايا أو استعادتها أو تبديلها لقاء متاجر حقيقية على شبكة الإنترنت أو على هواتفهم، بينما يستطيع صغار التجار إنشاء برامج بطاقات الهدايا للمستهلكين دون أن يتكبدوا التكلفة الكبيرة للاستثمار في التطوير والتسويق.

جزء كبير مما سبق ليس بجديد. فقد عكف المستهلكون على السداد –على الحساب– باستخدام بيانات بطاقاتهم أو حساباتهم المصرفية المُخزنة لدى باعة التجزئة لعقود. إن ما يتغير هو أن مزيج الأعداد الأكبر للتعاملات الرقمية وأتمتة الدفع يُحوِّل الأموال من شكل مادي للتبادل إلى شكل آخر من أشكال البيانات. وفي حالة شبكة ستيمت Steemit الاجتماعية القائمة على البلوك تشين، على سبيل المثال، يُجازى المستخدمون باستخدام دولارات – ستيم – افتراضية قابلة للاستبدال لقاء إنشاء محتوى يساعد على دفع عجلة استعمال المنصة والتفاعل عليها.

مدفوعات البطاقات للشخص الواحد في أوروبا

مدفوعات البطاقة*

عدد المعاملات للشخص الواحد

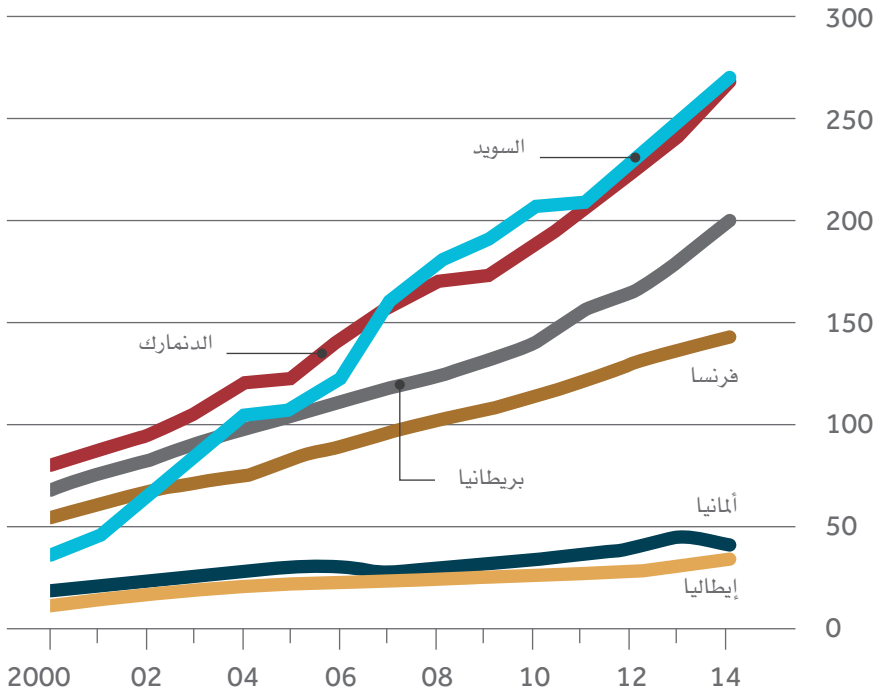

المصدر: البنك المركزي الأوروبي.

*باستخدام بطاقات صادرة من مزودي خدمة السداد المقيمين، فيما خلا بطاقات الأموال الإلكترونية

من الواضح أن إمكانات نمو التعاملات في الاقتصاد المترابط لا حدود لها. والأقل وضوحاً هو ما إذا كانت الأشكال الحالية للسداد كافية لدعم تلك الإمكانات أم أن الحاجة تستوجب إنشاء مستودعات رقمية جديدة للقيمة لتحقيق تلك الإمكانات. إن الاستبدال الفوري بالتأكيد، على الأقل في الأسواق المتقدمة النمو، لا يبدو ضرورياً بالنسبة لأنظمة السداد القائمة. فقد واصلت أحجام السداد ارتفاعها طوال الأزمة المالية وما بعدها، بينما تراجعت نسبة النقد إلى تعاملات البطاقات والتعاملات الإلكترونية، مما شجع على وجود دافع سياسي متضافر نحو خلق اقتصاد لا نقديّ في بعض الأسواق، مثل المملكة المتحدة والدول الإسكندنافية.

إن استبدال مسارات السداد التقليدية قد لا يكون خياراً سارياً في حقيقة الأمر. فالأخطار والتكاليف المرتبطة بعملية الاستبدال – والتي تقتضي أولاً تصميم وتنفيذ نظام جديد ثم تهيئة سلوك المستهلك للوفاء بالقواعد أو البروتوكولات الجديدة – تتجاوز الخطوات التي تستعد الجهات الرقابية والبنوك لاتخاذها لاستيعاب الاقتصاد الرقمي، على الأقل على المدى القريب.

والواقع أن استبدال النقد بوسائل أخرى للسداد الإلكتروني لاقى نجاحاً أقل من المتوقع. فعلى الرغم من أن المدفوعات الإلكترونية ما زالت تزداد هيمنة وسيطرة بالمقارنة باستعمال النقد، تواصل كمية النقود المتداولة عموماً أيضاً النمو إلى حد مهول. ففي المملكة المتحدة وحدها، قفزت قيمة الأوراق النقدية المتداولة من 60 مليار جنيه إسترليني إلى ما دون الـ 70 مليار جنيه إسترليني بفارق طفيف بين عامَيْ 2014 و2016، بحسب تصريحات بنك إنجلترا.

وتدل الجهود المبذولة لمنع تداول الشيكات في المملكة المتحدة أيضاً على أن الجهات الرقابية والحكومات، ستتردد في تقليص الخيارات المتاحة في بيئة السداد المتعددة القنوات في المستقبل، حيث ستفضل بدلاً من ذلك تنظيم الأوضاع لضمان التعددية. ورغم هيمنة هذا التوجه المُتحفظ نحو البنية التحتية للسداد، فإنها ما زالت إلى الآن عقبةً أمام الابتكار. ومن بين تقنيات السداد التي كُللت جهودها بالنجاح – كتطبيقات أبل باي Apple Pay وأندرويد باي Android Pay للمستهلكين وسكوير Square وآي زيتل iZettle للتُجار – غير أن مفتاح نجاحها إلى الآن يعتمد على الابتكار الذي يُجاري البنية التحتية للسداد القائمة فعلياً.

لقد تلازَم ذلك مع تعيين الاحتياجات غير المُشْبَعَة، كالابتكارات التي تستحدث تقنية خاصة لتحسين تجربة المستهلك بواسطة الحد من مواطن الصعوبة والمشقة – كالبحث عن المال لدفع أجرة سائق السيارة الأجرة أو تعجيل عملية طلب الطعام ودفع الفاتورة في المطاعم – أو توفير بيانات إضافية للتجار للتشجيع على تبني التطبيق أو الخدمة.

ولذلك ستحتاج الابتكارات المستقبلية لإنترنت المال إلى التركيز على تلبية الاحتياجات غير المُشبعة، والمرجح أنها ما برحت غير محددة بعد بينما يتوسع عالمها الرقمي اللامحدود، وكذلك التركيز على استغلال الفرص التي تخلقها. وبينما تتخذ بعض الشركات موقفاً ملتبساً متذبذبة بين العالمَيْن الافتراضي والواقعي، ستزداد احتمالات خلق تجارب بإمكانها استغلال هذا الواقع الجديد. وفي بعض الحالات، قد تقتضي الحاجة أن يتمم ما سبق من تعاملات، سواء في هيئة بطاقات شراء أو غير ذلك من أشكال العملات المُشفرة التي يمكن مقايضتها أو استبدالها بسلعة أو خدمة رقمية.

كان النجاح الذي حققته لعبة بوكيمون جو Pokemon GO يُعزى إلى حد كبير إلى قدرتها على تلبيس عالم الواقع بلعبة افتراضية. وبالمثل نجد أن استحداث عناصر على غرار الألعاب في تطبيقات التقنية المالية لمساعدة المستهلكين على تخزين أو إدارة شؤونهم المالية الشخصية على نحو أفضل يُعد مثالاً آخر على توجه إضفاء الطابع الافتراضي على البلوك تشين المتنامي.

في مثل هذا السيناريو، سيخلق انتشار مستودعات القيمة تحديات جديدةً فيما يخص قابلية التشغيل التبادلي بين المنصات وبطاقات الشراء، والعملية الحقيقية منها والافتراضية. والتقنية المُستخدمة لتيسير التعاملات بينها أو تمكين قابلية التحويل قد تكون غير ذات أهمية. وبدلاً من ذلك، سيتطلب التغلب على التحديات المستعصية عبر المنصات من الشركات الرقمية على اختلاف أنواعها التركيز على مرونة البنية التحتية وتحديد الشكل السليم للتقنية للوفاء بالاحتياجات الناشئة لعملائها.

وسواء اتخذت إنترنت المال شكل محفظة أو عملات رمزية لتطبيقات الألعاب أو تقنية تعاملات رقمية ودفتر حسابات موزع لمكتب دعم الإدارة، وتعاملات تجارية لإنشاء سجل يتعذر محوه، فمن المقرر أن تُعنى إنترنت المال بقدر أقل بصناعة عملة واحدة تُهيمن على غيرها من العملات، وبقدر أكبر بالبحث عن قاعدة واحدة لسكها كلها. إن التكيف مع هذا العالم الجديد الجريء من العُملات الافتراضية المنتشرة سيتطلب إطار عمل مُنفتح ومؤسسيّ كي تتأقلم البنوك ومزودو خدمات السداد والجهات الرقابية مع المشهد المُتحول.

إطلاق حصص أرباح السداد الرقميِّ في الشرق الأوسط

إنَّ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكلٍ عامٍّ، سجلاً مختلطاً فيما يخص المحاكاة الافتراضية لعمليات السداد. فالأساسيات موجودة بالفعل؛ إذ أنَّ نسبة السكان تحت سن ٣٠ مرتفعة – واستخدام المواطنين الأصليين الرقميين للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي في بعض الدول يُصنَّف من بين أعلى معدلات الاستخدام في العالم. وسوق التجارة الإلكترونية في المنطقة مزدهرٌ أيضاً، إلا أنه يعتمد على نظام السداد النقدي عند الاستلام أكثر من اعتماده على السداد الإلكتروني. وفي الوقت ذاته فإنَّ حصة البالغين الذين لديهم حساباتٌ مصرفيةٌ منخفضةٌ نسبياً، في حين أنَّ حسابات الأموال المحولة عبر الهاتف قد حققت نجاحاً محدوداً.

لعلَّ هذا الحال على وشك أن يتغير. حيث إنَّ مرتادي عالم التقنية المالية الجُدد مضطلعون بدورهم في المساعدة على دفع عجلة رقمنة المدفوعات. ولقد أفلحت بايفورت Payfort مصر في الأخذ بأيدي صغار التجار ليَقبَلوا السداد الإلكتروني، وتُقدم خيارات الدفع بالتقسيط لتُعين التجار على تحسين المبيعات. وفي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقد بنك الإمارات دُبي الوطنيُّ، ومقره دبي، شراكةً في الآونة الأخيرة مع مؤسسة أوبن بانك بروجكت Open Bank Project، خلال مسابقة – هاكاثون – حول التقنية المالية، لتحديد أنواع الشركات المالية الناشئة الجديدة.

وأوْلتْ حكومة دبي اهتماماً كبيراً أيضاً بإمكانيات التجارة الإلكترونية للجيل القادم. حيث إنَّ المجلس العالمي للتعاملات الرقمية، الذي أسسته مؤسسة دبي للمستقبل في عام 2016، وهو مبادرةٌ حكوميةٌ، يؤلِّف بين القطاعين العام والخاص لتحديد حالات اختبارٍ لنماذج أعمال جديدةٍ تقوم على البلوك تشين. وعلى غرار ذلك، تهدف مبادرة الحكومة الذكية في دبي إلى إدراج جميع التعاملات الحكومية في سجل البلوك تشين – وهي مبادرةٌ من الممكن أن تحقق وفوراتٍ تربو على 1.5 مليار دولارٍ تنفق على إعداد الوثائق، وتوفر أكثر من 25 مليون ساعةٍ من الوقت المهدر بلا إنتاج.

في حين أنَّ معدلات التقدم هذه تعدُّ مشجعةً، هناك حاجةٌ إلى وجود خطة متماسكة لتسخير نهج المصدر المفتوح في تطوير الخدمات المالية، وجني الثمار التي تقدمها الحصة الرقمية والديموجرافية. إنَّ خطوة البداية الطبيعية تتمثل في إقامة البنية التحتية التشريعية المرنة لكنها قوية، اللازمة للاستفادة من خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف.

لقد غيرت أفريقيا وجهات النظر العالمية حول إمكانيات الخدمات المالية الهاتفية، عن طريق استغلالها لإحداث طفرة في بنية مدفوعاتها التحتية المفقودة. ويمكن للإمارات العربية المتحدة، والشرق الأوسط ذي النطاق الأوسع، من خلال تبنِّي النهج الصحيح، أن يفعلا الشيء نفسه مع الجيل القادم من الأموال والبلوك تشين.

إعادة توجيه المشرِّعين

إنَّ إنشاء القالب التشريعي المناسب لإدخال نظام المال الرقميّ أمرٌ بالغ الأهمية. حيث إنَّ الآثار المترتبة على هذا العالم المعقد، والمتعدد الأطراف، من الخدمات المالية الرقمية، تكون بعيدة المدى بالنسبة للبنوك والحكومات والجهات التشريعية. في الواقع، إنَّ المشرعين في كل مكانٍ ينتابهم القلق بشأن التأثير النظامي للجهات غير الخاضعة للوائح المنظمة، والتي تعمل بالتوازي مع البنوك المعتَمدة، لا سيما بالنسبة لعملاء خدمات التجزئة المالية. ومع انتشار طرق الدفع غير التقليدية والعملات الافتراضية، واقتراب الجهات المصْدِرة للعملات الرقمية من الأموال الحقيقية خلال العقد المقبل، فإنَّ أصوات مخاوفهم ستعلو أكثر وأكثر.

رغم أنَّ من السابق لأوانه أن نحدد بالضبط الهيئة التي ينبغي أن يكون عليها هذا القالب، فإنَّ بعض الحكومات بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لتكون لها الريادة. ومع تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة التي تُحيل القيمة إلى مجرد نوعٍ آخر من البيانات، سامحةً للأموال بالتدفق بحريةٍ على هيئة بياناتٍ في هذه العملية، فإنه من الصعب أن نعرف أين ينبغي أن يضع المشرعون بصماتهم، وما الأجزاء التي ينبغي حمايتها من صناعة الخدمات المالية القائمة.

مع اقتراب تحقق إنترنت الأشياء، حيث تطلق العنان لزيادةٍ محتملةٍ في نموِّ التعاملات بين الآلات، يمكن تغيير وجهة النظر الخاصة بالقيمة وتحريكها بطرقٍ مختلفةٍ جذرياً. فمن المحتمل جداً، في المستقبل غير البعيد، أن يشتري المستهلكون أجهزةً للمنزل تقوم بعمليات الشراء نيابةً عنهم، دون أي تدخلٍ ثانويٍ من مالك المنزل. إن كانت هذا الآلة تبرم الصفقات تلقائياً وتحوِّل الأموال، فمن يكون مسؤولاً عنها؟ هل ينبغي تطبيق النماذج القياسية للتشريع – على سبيل المثال، اعرف عميلك، ومكافحة غسل الأموال، وحماية المستهلك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تُطبَّق؟

إنَّ المشكلة تتفاقم في العالم الرقميِّ، حيث يكون من المتوقع أن تأتي القيمة على نحوٍ متزايدٍ في أشكالٍ متضاعفةٍ من أجل الاستفادة بمعدل مرونةٍ أكبر وبتكاليف أقلٍ مما يقتضيه إنجاز التعاملات في العملات الوطنية. إذا كان المشرعون يدركون أهمية دورهم في تنظيم العملة الإلزامية، فما هي المهارات المطلوبة لذلك، وما مدى التنظيم اللازم لهذه الأشكال الجديدة من الأموال، ومدى انتشارها في العقد المقبل؟

في حالة تقنية دفاتر الحسابات الموزعة (أو البلوك تشين)، التي تسمح بالتعاقد المباشر بين كيانين، يمكن تعطيل عملية النقل التقليدي للقيمة داخل اقتصادٍ ما؛ إذ يمكن أن توجد صفقةٌ ووسيطٌ للتبادل من دون الحاجة إلى استخدام المال التقليدي، مما يقلص التكاليف ويحسن معدلات التعاقد بشكلٍ سريع. ولقد تم تجريب مثل هذه التعاملات بالفعل من قِبَل المؤسسات المالية العالمية، ومنها بنوك باركليز وجولدمان ساكس ويو بي إس،

من أجل تسوية التعاملات، وتشجيع الشركات المتخصصة في التمويل التجاري. ويقدِّر المنتدى الاقتصادي العالمي أنَّ أربعة أخماس البنوك التجارية في العالم ستكون في عام 2017 قد دشنت مشاريع ناشئة باستخدام تلك التقنية.

ومع استكشاف البنوك المركزية في أنحاء العالم أيضاً لعملية استخدام البلوك تشين لخلق عملتها الرقمية الخاصة بها، فإنَّ هذا يثير تساؤلات جوهرية حول مَن ينبغي أن يصل إلى أموال البنك المركزي، وماذا يترتب على وصوله إليها. كما أنها سوف تضطر إلى التعاطي مع الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد الأوسع للعودة إلى المعيار الذهبيّ (الرقميّ)، حيث تُراقِب عملية تنظيم الأموال، القديمة منها والحديثة.

سيتعين على المشرعين أن يكونوا مبدعين في تفكيرهم، وأن يخطوا خطىً حذرةً لتجنُّب خلق نظام ماليٍّ موازٍ قد يشكِّل خطراً على المستهلكين فيما بعد، متأكدين في الوقت نفسه من أنهم لا يكبتون الإبداع، تماماً مثلما يحدث حين يصل العصر الرقميّ إلى ذروته. إنَّ نَهجَ الحكومات في السويد وإستونيا ودُبي، من بين حكومات أخرى، تجاه البلوك تشين، يُظهر كيف يمكن أن يبدو الدورُ المعزَّز للمشرعين في الاقتصاد الرقمي. سيتطلب تطبيق اللائحة التنظيمية المناسبة نهجاً تدريجياً يتضمن توثيق التعاون مع مجموعة من أصحاب المصالح ـ بما في ذلك المصارف، وشركات الأعمال، والشركات الناشئة والحكومات الوطنية ـ هي أوسع من مجموعة الأطراف الأساسية في السابق. وسيتعين على هذا النهج أيضاً الاعتراف بتفضيلات المستهلكين، فيما يخص قنوات السداد الحالية، وطمأنتهم بأنَّ القنوات الجديدة قويةٌ بما يكفي للصمود أمام محاولات الاختراق.

إنَّ الساعة تدقُّ. وعلى الرغم من أنَّ قلة تحمل المستهلك لعيوب البرمجيات في حركة المال قد تبطئ قليلاً عملية اعتماد أشكال جديدة من العملة، فإنَّ انتشار شركات التقنية المالية الناشئة على مدار الثمانية عشر شهراً الماضية، في جميع مجالات الخدمات المالية، يبيِّن مدى السرعة التي يمكن عندها تغيير تصورات المستهلكين عمَّا يعنيه أن تكون المؤسسة التي يتعاملون معها بنكاً. ويتعين على المشرعين تسريع الوتيرة إن كانوا يريدون قيادة السوق بدلاً من تتبع قطيع التقنية المالية.

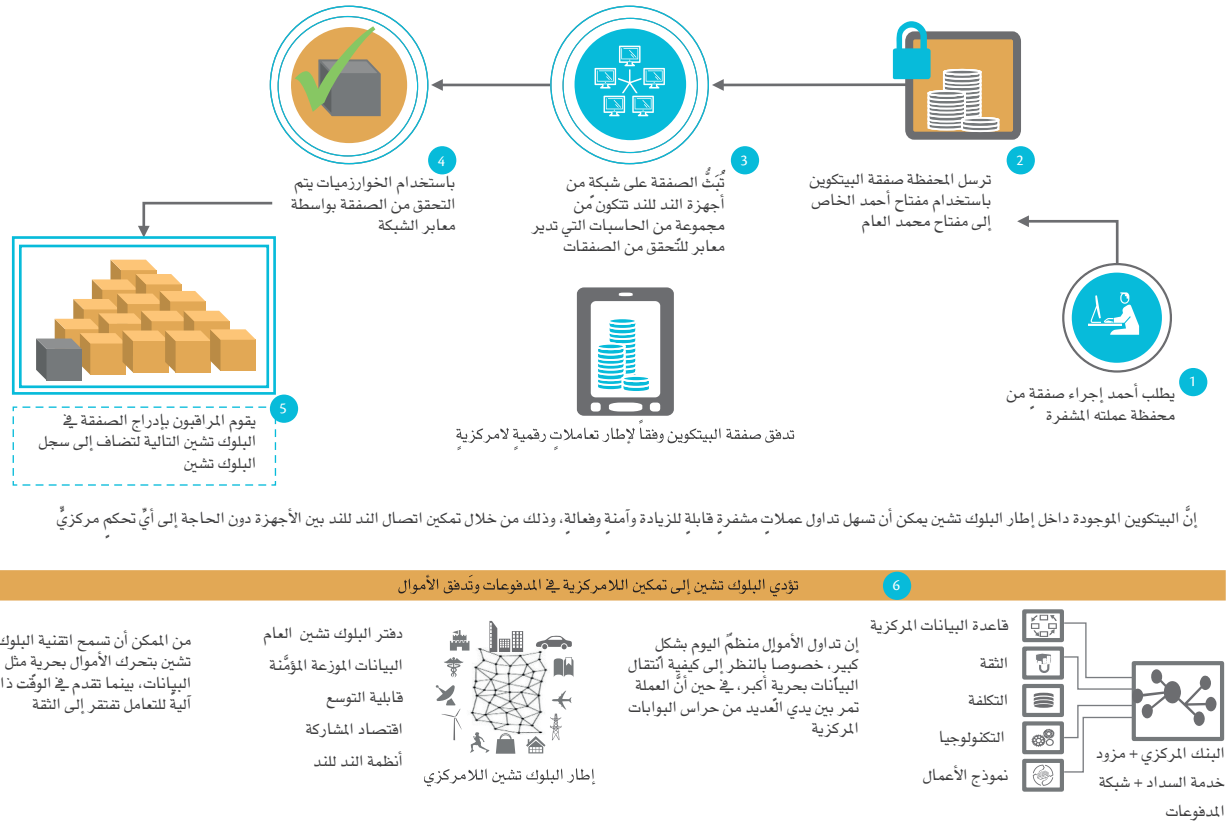

توسيع نطاق السيطرة الحكومية

بالنسبة للمشرعين الذين لهم بصماتٌ أضعف، هناك الكثير من الأغراض التي يسعون إليها. فعلى الرغم من التحدي الكبير المتمثل في إعادة تعريف دورهم في العصر الرقمي، من المحتمل بالنسبة لاستخدامات التقنية التي يمكنها التحقق من الأصول الرقمية وتتبعها وتسجيلها، أن تكون غير محدودة، مما يخلق فرصاً عظيمةً للحكومات في كل مكانٍ تتجاوز مزايا استبدال النقدية الأقصر أجلاً التي لا تتكرر.

إنَّ مدى اتساع نطاق التطبيقات الممكنة يصل إلى ما هو أبعد من تحويل العملات المادية إلى أموالٍ رقمية. ذلك أنَّ فرص تحفيز الكفاءات في توصيل الخدمات العامة، والحد من التكاليف وتحسين الشفافية، قد جذبت انتباه الحكومات الوطنية. فالحكومات الرائدة بصدد إجراء تجارب على المستوى الداخلي لتحسين العقود والمشتريات والإدارة العامة، وتعريف مواطنيها بالبرامج الجديدة التي تدعم البلوك تشين.

هناك مجالٌ خاصٌّ يحظى باهتمام الحكومات، ألا وهو إمكانية المحاكاة الافتراضية للعملة لجعل المدفوعات المنخفضة القيمة جداً مجديةً اقتصادياً، وذلك من خلال تمكين عمليات السداد بفئات من العملة أدنى مما هو ممكن حالياً. إنَّ حماية التعاملات على المستويات الأدنى من ذلك بكثيرٍ ستساعد أيضاً على تسريع عملية الانتقال إلى مجتمع غير نقديٍّ، ودفع عجلة الإدماج المالي ـ وخصوصاً في الاقتصادات الريفية الأفقر.

إنَّ عدم وضوح التجارة عبر الإنترنت وبغير إنترنت تتم مطابقته أيضاً على نحوٍ متزايدٍ بأنماط العمل المتغيرة من القوى العاملة المتنقلة. ففي حالة الموظفين غير المتقيدين بموقع عملٍ واحدٍ أو حتى بربِّ عملٍ واحدٍ، يتم تمديد حدود السياسة الضريبية الوطنية إلى مدىً أبعد. وهناك بعض التجارب الجارية بالفعل. فبرنامج الحكومة الإستونية الخاص ببطاقة الهوية الإلكترونية للمقيمين، على سبيل المثال، قد تم إطلاقه للاستفادة من منافع البلوك تشين لتشجيع "المهاجرين الرقميين" على تأسيس شركات الأعمال هناك. ومع تطور أنماط العمل في المستقبل، فإنه من غير المستبعد أن يتم التوسع في مثل هذه البرامج لمعاونة الحكومات في جمع الضرائب من المواطنين في الخارج، أو أن تتم مراقبة الضرائب على السلع والخدمات باستخدام سجلاتٍ يمكن تتبُّعها.

بالنسبة للعاملين في القوى العاملة الرقمية والعمال المهاجرين، تعدُّ عملية صرف رواتبهم بشكلٍ فوريٍّ، أو إرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية دون تكبد زياداتٍ كبيرةٍ في رسوم التعاملات، ضرباً من المستحيل في كثير من الأحيان. ومن شأن العملات المشفرة أن تساعد على خفض تكاليف هذه التدفقات النقدية، وزيادة حجم المعروض من السلع والخدمات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية، في نهاية المطاف.

مع تنامي الضغط من أجل الأموال الرقمية، قد يكون خلق عملاتٍ مشفرةٍ مقبولةٍ على نطاقٍ واسعٍ، وقابلة للتحويل بالكامل، عمليةً تدار في القطاع الخاص، وتتحدى دور الدولة في إدارة الأموال. ولكن، لكي تحسِّن الحكومات شفافية التعاملات وتطمئن المستهلكين أنَّ العملات الافتراضية آمنةٌ، يتعين على تلك الحكومات أن توفر أساساتٍ متينة ــ كالهويات الرقمية والوضع القانوني ونوعية التشريعات المناسبة.

إنَّ الفرص غير مسبوقةٍ، ولا حدود لها. حيث تُقدم إنترنت المال، بالنسبة لتلك البلدان التي تتمتع بالجرأة لملاحقتها، أداةً لا تقدر بثمنٍ لإطلاق إمكانات هذا الحافز القويِّ للنمو والإنتاجية. ويتمثل التحدي في تشجيع هذه الإمكانات وتسخيرها دون كبتها.

حكومتك تدعمها تقنية البلوك تشين

تشير سلسلةٌ من البرامج التجريبية المبتكرة في السويد وإستونيا والإمارات العربية المتحدة إلى إمكانية استفادة الحكومات من قوة تقنية البلوك تشين بطريقةٍ تعيد تعريف دورها وعلاقتها بالشركات والمواطنين، وحتى ببقية العالم.

فقد أدخلت إستونيا، على سبيل المثال، بطاقة إقامةٍ افتراضيةٍ تدعم تقنية البلوك تشين، وهي متاحةٌ لكل من يريد الحصول عليها، والتي توسع تعريف معنى أن يكون المرء مواطناً محلياً في العصر الرقمي. تتمثل الفكرة في تشجيع رواد الأعمال على تأسيس شركات الأعمال في الدولة، وذلك بهدف خلق 10 ملايين مقيم إلكترونيٍّ بحلول عام 2025 – أي 10 أضعاف تعداد سكان البلاد الحاليين.

وتخطط حكومة دبي لتشغيل جميع تعاملاتها من خلال تقنية البلوك تشين بحلول عام 2020، بل وتحاول أيضاً وضع الحكومة والإمارة في طليعة موكب التطوير التقني. والهدف من ذلك هو خلق بيئةٍ تستطيع فيها الهيئات الحكومية العمل بشكلٍ طبيعيٍّ مع شركات الأعمال القائمة والشركات الناشئة لمواجهة تحدياتٍ بعينها، بينما تخلق البنية التحتية للسماح للإماراتيين وللوافدين بتأسيس شركات أعمالٍ جديدةٍ تقوم على تقنية البلوك تشين. وحيث إنَّ الحلول كان يتم وضعها بشكلٍ منفصلٍ مسبقاً، فقد شجع العصر الرقميّ وقدرة الشركات الناشئة على الابتكار بصورةٍ أسرع من قريناتها من الهياكل المؤسسية، الحكومةَ على إقامة علاقاتٍ جديدةٍ.

فعلى سبيل المثال، يعمل أحد المشروعات مع مزود اتصالاتٍ محليٍّ لاختبار استخدام البلوك تشين كبروتوكول لتبادل السجلات الصحية في الوقت الحقيقي بين الأطباء والمرضى. إنَّ التغيير الهائل في الإبداع المؤسسي يتمثل في فتح الأبواب لشركات ناشئة، مثل شركة بت أويسِس BitOasis التي مقرها دبي، وهي مصرف لتبادل العملات المشفرة المحلية، للعمل مع المشرعين والبنوك، لإطلاعها على إمكانات التقنية وتقليص المقاومة التنظيمية.

من المرجح حتى الآن أن تأتي أكبر قفزةٍ نحو عالم المال الرقميّ الجديد الشجاع من السويد. حيث إنَّ الدولة تختبر بالفعل استخدام تقنية البلوك تشين لتسجيل التعاملات على الأراضي، بالتعاون مع شركةٍ ناشئةٍ وشركة اتصالات تسمى تيليا Telia. إنَّ الهبوط الحاد في استخدام النقد المادي (تراجَع النقد المتداول إلى 40% منذ عام 2009) وبطاقات الائتمان، وغيرها من أشكال السداد الإلكتروني، يزيد الضغوط على أقدم بنكٍ مركزيٍّ في العالم، ليُصدر عملته الرقمية الخاصة.

إنَّ كون المؤسسة رائدةً في مجالها سيمكنها من تحمل أعبائها ـ في ظل عدم وجود قالبٍ تنظيميٍّ للاسترشاد به، سيحتاج المشرع إلى العمل بالتنسيق مع البنوك وشركات الأعمال، والتجمع الوافر من شركات التقنية المالية الناشئة في البلاد، لتحويل أول عملةٍ رقميةٍ في العالم، وتخضع للرقابة العلنية، إلى نجاحٍ لمواطني الدولة، ومنارةٍ للحكومات الأخرى.

شركة إي واي تطبِّق العملة المشفرة

اعتباراً من يناير عام 2017، سيكون عملاء شركة إي واي سويسرا قادرين على تسوية فواتيرهم لمراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية باستخدام العملة المشفرة. لقد دشنت الشركة الاستشارية اليوم ماكينة صراف آلي للبيتكوين في مبنى مقرها المتاح للجمهور بجوار محطة قطار هاردبروكي في زيوريخ. حيث يمكن أن يستخدم هذا الصرافَ الآليَّ موظفو إي واي، وكذلك المارة، لتبديل الفرنك السويسري بالبيتكوين والعكس. وسيتم إمداد الموظفين بمحفظة رقمية مؤمَّنة (تطبيق محفظة إي واي) تمكنهم من سداد مقابل المنتجات والخدمات باستخدام البيتكوين. توفِّر المحفظة الرقمية حمايةً ممتازةً ضد الوصول غير المصرح به ضمن بيئة نظام إي واي، ويمكن للموظفين تشغيلها بسهولة كبيرة على هاتف شركتهم الذكي.

إنَّ الصراف الآلي للبيتكوين الجديدة هو جزءٌ من برنامج الرقمنة الداخلي لشركة إي واي سويسرا، وهو مخصصٌ لجعل الموظفين أكثر ألفةً مع موضوعات البلوك تشين والعملات المشفرة. يقول مارسيل ستالدر، الرئيس التنفيذي لشركة إي واي سويسرا، "نحن لا نريد الحديث عن الرقمنة وحسب، بل نريد أيضاً تشجيع هذه العملية بنشاطٍ، جنباً إلى جنبٍ مع موظفينا وعملائنا. فمن المهم بالنسبة لنا أن ينخرط الجميع فيها، وأن يستعدوا للثورة التي من المتوقع أن تحدث في عالم الأعمال من خلال تقنية البلوك تشين والعقود الذكية والعملات الرقمية. إنَّ البلوك تشين تقنيةٌ تتطور بسرعةٍ هائلة، ويمكن أن تُحدث تغييراً دائماً في العديد من القطاعات. ونظراً لدور سويسرا كمركزٍ ماليٍّ وصناعيٍّ مهم، ولكي تواصل تطورها كمركزٍ رقميٍّ، فمن الضروري أن تكون رائدةً في هذا المجال".

المؤلفون

غرانت كيه نيفين

مدير رئيسي، إرنست ويونغ، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،
قسم استشارات الخدمات المالية
البريد الالكتروني: Grant.Niven@ae.ey.com

مارجريت ام فايشيرت

رئيس قسم المدفوعات، إرنست ويونغ، أمريكا الشمالية
البريد الالكتروني: Margaret.Weichert@ey.com

أندرياس سكوبال

رئيس قسم الخدمات المالية الرقمية، إرنست ويونغ
البريد الالكتروني: Andreas.Skopal@ae.ey.com

توماسز كيبيل

المدير التنفيذي، إرنست ويونغ،
قسم الاستشارات التكنولوجية
البريد الالكتروني: Tomasz.Kibil@pl.ey.com

آنجوس تشامبيون دي كريسبجني

رئيس قسم التعاملات الرقمية (بلوك تشين)، إرنست ويونغ، الأمريكيتين
البريد الالكتروني: Angus.ChampiondeCrespigny@ey.com

ديفيد غريفيث

مدير أول، إرنست ويونغ، قسم استشارات تكنولوجيا المعلومات
البريد الالكتروني: david.griffith@ae.ey.com

www.worldgovernmentsummit.org